

"مساهمة لمعرفة الظاهرة الجموعية في الجزائر. واقع وآفاق الجمعيات الوهرانية".

عمر دراس *

منذ الإستقلال إلى غاية 1989، كانت عملية إعادة هيكلة المجتمع الجزائري خاضعة لمنطق الهيمنة والمراقبة عن قرب من طرف السلطات المتتالية وذلك في مجالات الحياة الاجتماعية وبخاصة مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

و لكي تحقق مبتغاها، عمدت الدولة على خلق أشكال من التجديد والتنظيمات الاجتماعية كالمنظمات الجماهيرية و الاتحادات المهنية، قصد تطوير الفئات الاجتماعية المختلفة و إفسال أي محاولة بروز تنظيم إجتماعي خارج إطارها الرسمي و المؤسساتي¹.

فتدريجيا، تحولت "الحركة الجموعية" بعد فترة من الإنتعاش خلال السبعينيات إلى حالة فتور و ركود نتيجة الوضعية المزرية التي آلت إليها بسبب الصراعات الداخلية و طغيان النزعة النفعية وتخصصها في وظيفة ترقية مؤطريها إجتماعيا ومهنيا وسياسيا بشكل عام.

* باحث بمركز الأبحاث الأنثروبولوجية الاجتماعية و الثقافية.

¹ - صدور التعليم رقم 71 / 79 بتاريخ 3 ديسمبر 1971 تلزم السلطات العمومية الإعتماد المرخص و المسبق لتأسيس أي جمعية لا سياسية.

نتج عن هذا الوضع تفاقم و تزايد الفجوة بين مؤسسات الدولة و باقي أفراد المجتمع الذين فقدوا آمال و إمكانية تحسين ظروف حياته المتردية.

لكن بعد الثمانينات و الذي تزامن مع عهد الإنفتاح وكذا التحولات السريعة، التي عاشها العالم الإشتراكي على وجه الخصوص ثم أحداث أكتوبر 1988 بالجزائر؛ كل هذه العوامل أجبرت الدولة على الإقتناع بضرورة التعددية الحزبية و الجمعوية. و في هذا السياق، فإن صدور قانون 4 ديسمبر 1990 و المتعلق بالجمعيات أدى إلى حدوث إنفجار فريد من نوعه للظاهرة الجمعوية من حيث عددها و تنوع مواضيعها و مجالات تدخلها و كذا الفئات الإجتماعية التي تنشطها.

لذا فإن هذا الدراسة الميدانية تحاول من خلال ثلاثة محاور متتالية (خصائص جمعيات مدينة وهران "95 جمعية" و مؤطريها وتمثلا تهم وتقويمهم لواقع الجمعيات حاليا)؛ إلى إعطاء بعض الإتجاهات و واقع الحياة الجمعوية في ولاية وهران وآفاق تطورها. و يمكن تلخيصها فيمايلي².

1. خصائص الجمعيات الوهرانية :

تتميّز الجمعيات المدروسة بحداثه نشأتها (62 % نشأت بعد 1990، يغلب عليها الطابع الثقافي و الإجتماعي و تعددية الأهداف. هذا النوع من الجمعيات أوكلت لها وظيفة تسييرية تخلت عنها الدولة عمدا منذ الثمانينات.

جل هذه الجمعيات لم تتلق صعوبات تذكر في بداية تكوينها ولكن يعاب على معظمها صعوبة التوصل إلى تنظيم محكم مسترسل ومستقر، و ضعف تقاليد العمل الجمعوي الذي يؤثر على

²- لمزيد من التفاصيل يمكن الإطلاع على نفس الموضوع باللغة الفرنسية.

معنويات المنشطين ويضعف مجال المساهمة و المشاركة الفعالة في الوسط الجمعي.

تشير الدراسة من جهة أخرى إلى تطور و تزايد عدد المنخرطين و المتكونين من الفئة العمرية الشبانية (اذ تمثل الفئة الأقل من 20 سنة و ما بين 20 و 30 سنة، 70% تقريبا من العينة، يمتلكون مستوى تعليمي متوسط يعزوههم الدافع أو النزعة الإنتفاعية أثناء الممارسة الجموعية و الإندماج الإجتماعي.

يبدو أن جل الجمعيات تسعى لتطبيق برامج أنشطتها السنوية ولكن لمسنا من خلال الدراسة عدم الجدية و الحماس في تنفيذ و إحترام هذه البرامج نظرا لأسباب يعترف بها منشطو الجمعيات : تنصدها قلة الوسائل والإمكانات، ضعف التنظيم و التحفيز و قلة الإقتناع بالعمل الجمعي و ضعف الثقافة الجموعية.

الإعتماد الكلي للجمعيات على إعانة الدولة (95 % من المساعدات متأتية من السلطات العمومية) و هذا يبرز درجة خضوع و تبعية الجمعيات للدولة ومكوث رواسب الإيديولوجيا الشعبوية. إذ كما نعلم أن من نتائج هذه الإيديولوجيا، تخدير المبادرات أضعاف أيديولوجية المجهود، خاصة عندما نلمس من جهة أخرى هشاشة شبكة التعاون و التبادل و محدودية المجال الجمعي.

2. المكونات الإجتماعية لمؤطري الجمعيات:

يؤطر الجمعيات جزء هام من فئة الشباب وخاصة الفئة العمرية ما بين 20 و 30 سنة (35% تقريبا) و لكن 40 % من مجمل العينة يملكون مستوى جامعي و من أصول إجتماعية متوسطة إذ نجد الفئات الإجتماعية الوسطى تنصدر تأطير الجمعيات بـ 23 % ثم الطلبة و تليها الفئات الشعبية. و لكن النخبة لا تتعدى 10% من مجمل منشطى الجمعيات عكس ما نلاحظه مثلا في المغرب و مصر و بعض البلدان المتخلفة.

قلة وجود العنصر النسوي و الذي تسند له مهمة تسيير نوع معين من الجمعيات خاصة منها الصحية و الإجتماعية. تعرف الجمعيات المدروسة إستقرارا نسبيا في مجال التأطير ولكن مازالت تلازمها نزاعات داخلية نتيجة لتعدد و إختلاف وجهات نظر العمل الجمعي لدى المسيرين خاصة في مجال موقف الجمعيات و كيفية التعامل مع إستراتيجية الدولة و العالم السياسي بصفة عامة. هذا الإختلاف يعرض عددا هاما من الجمعيات إلى التشتت والركود.

3. كيف يقيم المؤطرون الواقع الجمعي الحالي:

ينظر جل مؤطري "الحركة الجمعوية" الوهرانية للعمل التطوعي (باعتباره الركيزة الأساسية له) بنوع من الغموض والتردد وعدم الإقتناع لفعاليته.

فهم في حالة تأرجح بين النزعة النفعية الضيقة و الرغبة في إستعمال العمل الجمعي كأداة للترقية الإجتماعية / المهنية السياسية التي تجعل أغليبيتهم يفضلون التصور الإندماجي في مؤسسات الدولة التي تفرض عليهم القيام بوظيفة الوسيط حينا و الدرع الواقى و المكمل لأهداف و لسياسة السلطات العمومية تارة أخرى، عوض اتخاذ موقف الشراكة و المساهمة الإيجابية والفعالة مع الدولة لفرض إقتراحاتهم و طلباتهم قصد تكوين وتطوير - تدريجيا - مجتمع مدني ناضج و مسؤول.

و أخيرا يمكن إعتبار الظاهرة الجمعوية في وهران ظاهرة غير مكتملة و غير ناضجة، مازالت في مرحلة جنينية. و كل المؤشرات تدل على أن القطيعة مع الممارسات و التصورات التسلطية للدولة إزاء الجمعيات مازلت قائمة و إن ضعفت شدتها و حدتها.

و لا يمكن تجاوز ذلك إلا عند إحداث ثورة لنظام القيم في الجزائر لعصرنته بدءا بالمنظومة التربوية خاصة، و إرادة حقيقية من طرف الدولة لتنمية و تطوير مجتمع مدني كطرف مستقل و

كقوة إجتماعية إسهامية في جميع مجالات الحياة الإجتماعية و السياسية و الثقافية.